بيان

المؤتمر الدولي حول

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى متابعة وتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة

٢٦ ،٢٧ يونيو-شرم الشيخ -مصر

عقدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان " المؤتمر الدولي حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة " مواءمة القوانين والسياسات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة " يومي ٢٦ – ٢٧ يونيو ٢٠١٩ بمشاركة أكثر من ٢٠ مؤسسة وطنية عربية وأوروبية وإفريقية وآسيوية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا"، والشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق لإنسان، وجامعة الدول العربية، وعدد من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والسفارات العربية والأجنبية ، والجهات الحكومية المعنية.

<u>وتضمن جدول أعمال المؤتمر المحاور التالية</u>:

- تعزيز دور المؤسسات الوطنية وتمكينها من متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تحديد أهم التحديات التى تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- تحديد الأولويات والإحتياجات وتعزيز دور الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية في دعم المؤسسات الوطنية.
- تحديد دور الحكومات فى مواءمة القوانين والسياسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الخروج بتوصيات ووضع تصور وخطة عمل لمواجهة التحديات وتلبية الإحتياجات ورفع وبناء القدرات والتعاون مع أصحاب المصلحة في تنفيذها.

١- افتتح المؤتمر **السيد / محمد فايق** -رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، ورئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان، مستعرضاً الإنجازات التى حققتها الشبكة ومؤسساتها العضوة فى تعزيز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والجهود غير العادية التي بذلت في إعدادها، آملاً في مسار جديد للعالم ينهض بكل الأمم. ومشيراً إلى السنوات التى مضت من عمر هذا البرنامج وجسامة التحديات التى نادراً ما تتجمع فى وقت واحد متخذة أبعاداً محلية وإقليمية ودولية، وتحمل

الشرق الأوسط وأفريقيا أشد تبعاتها. والتى من أهمها تحديات: الإرهاب، النزاعات المسلحة، والحروب التجارية، والتغييرات المناخية، والاحتلال الأجنبي.

كما تعرض للمفارقة التي تشهدها القضية الفلسطينية، منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رغم إلتزام المجتمع الدولى " بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب " والتى تجمع بين الإحتلال والعدوان العسكري، والعصف بكل معايير القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنساني، وإهدار كل قرارات الأمم المتحدة على نحو لا يترك أي أفق لإسترداد الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. كما استعرض سيادته ما حققته مصر على مسار التنمية المستدامة، وتقديم تقريرها الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى.

٢- كذلك تحدث فى الجلسة الإفتتاحية **الأستاذ / علاء عابد** رئيس لجنة حقوق الإنسان فى مجلس النواب المصري، واستدعى إلى الأذهان سمات أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بحقوق الإنسان. كما رصد باختصار بعض مؤشرات التقدم فى مصر فى أوضاع حقوق الإنسان مما له علاقة بأهداف التنمية المستدامة. وقدم نماذج متعددة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة والشباب، وتجميد القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ الخاص بتنظيم العمل الأهلي وإفساح المجال لحوار مجتمعي للوصول لقانون متوازن يعزز بين حريات العمل الأهلي.

كما تناول جهود لجنة حقوق الإنسان في تطوير العديد من القوانين حيث طرحت مشروع قانون لتعويض المحبوسين احتياطياً في حال براءتهم، واستبدال الحبس الاحتياطي بإجراءات احترازية بديلة مع تحديد مدتها.

كما طرحت اللجنة مقترحاً تشريعياً لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وآخر يخص الغرامات. كما أوضح أن لجنة العفو الرئاسي تقوم بمراجعة قوائم المحبوسين على اختلاف عقوباتهم وتعمل مع رئاسة الجمهورية على إصدار عفو عن آلاف منهم كما أوضح أن لجنة حقوق الإنسان تقوم بزيارات ميدانية متتالية لأماكن الإحتجاز والسجون ومراكز الشرطة ودور الإيواء فى مختلف محافظات مصر لرصد حالة السجناء والمحتجزين وضمان حقوقهم، كما تتابع اللجنة كافة المحاكمات لمراقبة ضمان إنفاذ معايير العدالة.

٣- وتحدثت **السيدة / رويدا الحاج** الممثل الإقليمي لحقوق الإنسان بالمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نيابة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان، وأكدت أن تفعيل العلاقة التآزرية بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أساسية لتعزيز بعضها البعض، فمن جهة تؤثر حقوق الإنسان فى التوجيه والإطار القانونى الملزم لمعالجة الأهداف المتعددة الأبعاد بجدول أعمال ٢٠٣٠، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة بمثابة خارطة طريق موجه نحو تحقيق النتائج المستهدفة لإعمال حقوق الإنسان.

وأكدت على توصيات مؤتمر " ميريدا " وتشديدها على بناء القدرات وتبادل المعرفة، واستخدام آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم وتوجيه تنفيذ جدول الأعمال. وكيفية تفعيل مبادىء باريس لدعم وتنفيذ خطة ٢٠٣٠.

كما أضافت؛ أهمية تشكيل خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان كآلية أخرى يمكن للمؤسسات الوطنية الاستفادة منها عند مساهمتها في رصد التقدم الوطني نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما شددت على دور الاستعراض الدوري الشامل وهيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة فضلاً عن الهيئات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية. كما أكدت على دور المؤسسات الوطنية فى تشكيل المؤشرات العالمية والوطنية

٤- وألقى **السيد الوزير المفوض / منير الفاسي** مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية كلمة جامعة الدول العربية، وأكد أن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعم كل منهما الآخر. وأن تعميق الفهم لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ما هو إلا تعزيز للوعي بثقافة حقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك تسعى جامعة الدول العربية إلى تعزيز عقد الشراكات، لا سيما مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع إيلاء عناية خاصة لدور المرأة والشباب في العملية التنموية والعدالة الاجتماعية والبيئة. ويبقى استمرار وجود نزاعات مسلحة وبؤر للتوتر، وتفشى الإرهاب والتطرف عائقاً أمام دوران عجلة التنمية، وتضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي لإحلال السلام وإيجاد حلول جذرية ومستدامة للأزمات المتعاقبة، كما عدد أوجه المعاناة التى تتعرض لها حقوق الشعب الفلسطيني.

- وأضاف **الدكتور/ محمد عز الدين عبد المنعم** عضو لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يلي:
- إن أهداف التنمية المستدامة هي انعكاس لآمال الجماهير العريضة فى كل مكان فى عيش آمن وكريم.
- الجماهير العريضة مازالت في حاجة إلى إدراك حقيقة هذه الأهداف ومن هنا فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة أكثر من غيرها على الوصول إلى هذه الجماهير، وحشد تأييدها دعماً لهذه الأهداف.
- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لديها خبرة مستفيضة بالواقع الوطني، وإلمام دقيق بحقائق الأمور، يُمَكنها من السهر على وضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ.
- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على بذل جهود مكثفة على كافة المستويات من أجل حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بها في كل جوانبها، لكن يثير الاهتمام أنه بينما يرى " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أن تكلفة تحقيق هذه الأهداف تراوح ما بين خمسة إلى سبعة ترليون دولار، تشير تقارير أخرى إلى أن التجارة الدولية فى سلع ترفية مزيفة قد بلغت ما قيمته أربعة ونصف ترليون دولار.

التوصيات

خلصت مداولات المؤتمر إلى العديد من التوصيات المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن تصنيفها وفقاً للجهات المعنية في الآتي:

أولاً: توصيات موجهة للحكومات

١- دعوة الحكومات للتعاون مع المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الدولية، والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسهيل وصولهم للمعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة.

٢- الاهتمام بالبحث العلمي والتعليم الفني والصناعي بما يتناسب مع احتياجات التنمية المرجوة.

٣- زيادة الموارد والمخصصات للمؤسسات الوطنية لتمكينها من تعزيز الأنشطة الرامية لتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤- إدارة حوار موسع مع منظمات المجتمع المدني حول سبل تحقيق الغايات المشتركة لبرامج التنمية المستدامة، ودمج المجتمع المدني في تحقيق هذه الغايات.

٥- إنشاء هيئات مستقلة ضد التمييز انسجاماً مع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري.

٦- تبادل الخبرات بين اللجان الوزارية المعنية أو البرلمانية حول أفضل الممارسات.

٧- تعزيز الشراكات مع الآليات الإقليمية مثل: الجامعة العربية والإسكوا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- الانخراط بشكل فعال في المراجعة الشفافة الطوعية للأهداف ما قبل ٢٠٣٠، واعتماد نهج تشاركي وتشاوري مع جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل إعداد التقارير الطوعية التي تقدمها الحكومات في هذا الإطار.

٩- تعزيز وتنفيذ الإجراءات التشريعية والقضائية والمؤسسية الرامية لمكافحة الفساد.

١٠- إنشاء إدارة حكومية للتنسيق بين الوزارات تكون مكلفة بحقوق الإنسان وتعيين مخاطبين لها بمختلف الوزارات، وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بحقوق الإنسان.

١١- تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير الإصلاح الإداري خاصة في البلدان التي لها تاريخ طويل مع البيروقراطية.

ثانياً: توصيات موجهة للمؤسسات الوطنية

١- المساهمة في تفعيل أهداف التنمية عن طريق الدعوة لدمجها في الخطط الوطنية والسياسات العامة، وإبداء الرأي والمشورة للحكومات والبرلمانات من أجل مراجعة القوانين الوطنية وملاءمتها مع مقاصد وغايات أهداف التنمية المستدامة.

٢- بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لم يتسنى لها العمل على أهداف التنمية المستدامة وغير متضمنة في برامجها؛ العمل على تنفيذ أهداف التنمية ومتابعة تنفيذها، ويكون ذلك وكمرحلة أولية بدمجها في برامجها وأنشطتها التي تعمل عليها حالياً، ثم بمرحلة متقدمة استحداث برامج وأنشطة جديدة مختصة بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، وخاصة ما يتعلق بالحق في الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين ومناهضة التمييز ومكافحة الاتجار بالبشر والحقوق البيئية والعدالة والسلم والبناء المؤسسي.

٣- تعزيز دور المؤسسات الوطنية من تمكين الفئات المستهدفة، وخاصة المهمشين في استخدام سبل الإنصاف القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، وتقديم المساعدة القانونية لتحقيق ذلك.

٤- تنفيذ دور المؤسسات الوطنية، كما جاء في إعلان ميريدا، فيما يخص خطة التنمية المستدامة، وبذل الجهود للحصول على الفئة " أ " حيث تبلغ نسبة المؤسسات الوطنية الحائزة عليها ٦٣ % فقط من المؤسسات الوطنية في العالم.

٥- إعادة التأكيد على ما جاء بتقرير الاجتماع الخاص المؤسس بالقرار ٢٤ / ٣٧ مارس ٢٠١٥ حول الشراكة والحوار حول الأجندة، والتأكيد على الرؤية الموحدة للأهداف من منظور حقوق الإنسان.

٦- التأكيد على مبدأ الإجماع على أهمية الأهداف المبتغاة لدفع الدول للامتثال وتأمين الميزانيات اللازمة لتحقيق الأهداف.

٧- ضرورة أخذ تنفيذ التوصيات الخاصة باللجان التعاهدية، والمراجعة الدورية الشاملة، على نحو جدي لارتباطها المباشر بتنفيذ أهداف الخطة.

٨- تعزيز المشاركة مع ذوي المصلحة وإشراك الفئات المهمشة وذوي الإعاقات والشباب والأقليات.

٩- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل استخدام مؤشرات قياس الأثر، وقياس مدى التزام الدول بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠- ضمان مشاركة مستقلة للمؤسسات الوطنية في المنتدى السياسي رفيع المستوى باعتباره المنصة التي يتم من خلالها استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على غرار ما هو معمول به في مجلس حقوق الإنسان.

١١- ضرورة استخدام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لآليات الإبلاغ المتوافرة لها من أجل تضمين تقاريرها لنتائج عمليات الرصد ومدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢- إنشاء وحدة أو لجنة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٣- وضع معايير محددة وواضحة لقياس مدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٤- تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبناء الشراكات الدولية والإقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: توصيات موجهة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- تبني الشبكة العربية ضمن برامجها فعاليات وأنشطة تدعم المؤسسات فى تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

٢- العمل على إصدار دليل إرشادي لمساعدة المؤسسات الوطنية على رسم خطط وبرامج عملية لتفعيل أهداف التنمية المستدامة، على أن يتضمن الدليل الممارسات الفضلى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان مع التركيز على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

٣- صياغة مؤشرات خاصة بالدول العربية ومؤشرات أخرى لكل منطقة وفقاً للظروف والإمكانيات والخصوصية التي تتمتع بها كل دولة على حدة.

٤- العمل على رفع كفاءة المؤسسات والجهات المعنية بالإحصاءات، وتطوير الأدوات والمنهجيات المستخدمة فيها للوصول لأرقام دقيقة وبشكل دوري.

٥- العمل على رفع كفاءة وقدرات موظفي المؤسسات الوطنية من ناحية إعداد التقارير وكيفية إعداد الخطط ووضع المؤشرات لإعمال أهداف التنمية المستدامة.

٦- تعزيز الدعم التقني مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

رابعاً: توصيات للمجتمع الدولي

بداية: استدعى الدكتور / عمار الدويك ممثل المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان مأساة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والذي تخطى خمسون عاماً، وتأثيره على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وحقه في التنمية، والتدهور غير المسبوق الذي تعرضت له الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغوط التي تمارسها سلطات الاحتلال والدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي رغم الإجماع الدولي على تجريم هذه الخطوات التي عبر عنها التصويت في مجلس الأمن ضد القرارات المجحفة التي تورطت فيها الإدارة الأمريكية لتجذير الاحتلال، كما نوه ممثل المؤسسة الفلسطينية للإجراءات التي تتخذها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقويض حقوق الشعب الفلسطيني والتي طالت جميع القضايا المعلقة وفي مقدمتها إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي ومحاولة سحق المفوضية السامية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولة القضاء على حق العودة، فضلاً عن الإجراء العنصري بتصويت الكنيست الإسرائيلي على " قانون قومية الدولة " التى تستهدف اعتبار اليهود وحدهم هم المواطنون وإقصاء عرب الـ ٤٨ ((العرب الذين بقوا في قراهم وبلداتهم بعد أن سيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي عليها سنة ١٩٤٨)) الذين يمثلون أكثر من مليون وربع المليون مواطن من الفلسطينيين الذين لم يهاجروا خارج فلسطين رغم القهر والتمييز العنصري الذي يعانونه.

ثم وصى المؤتمرون المجتمع الدولي بالتالي:

١- اعتبار أهداف التنمية المستدامة من أعمال حقوق الإنسان التى تتبناها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليضع التزامات على الدول.

٢- توفير الدعم المالي الدولي اللازم للمؤسسات الوطنية في البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية.

٣- العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فلا تنمية بظل الاحتلال.

٤- بناء ودعم الشراكات بين الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتنظيمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال باعتباره تحدياً من تحديات حقوق الإنسان في إطار متابعة تنفيذ ورصد التنمية المستدامة.

وبنهاية المؤتمر وجه المنظمون والمشاركون جزيل الشكر لجمهورية مصر العربية والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة واستضافة وتسهيل أعمال هذا المؤتمر.

انتهى

مصر-شرم الشيخ

٢٧-يونيو ٢٠١٩